

مخالفات المرور بالجزائر

د. ناهي مراد

جامعة تيزي وزو

- **ملخص:** أصبحت ظاهرة مخالفات المرور من الظواهر التي تزداد مساحتها يوما بعد يوم نتيجة التقدم التقني والانفجار السكاني الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، ونتيجة تزايد عدد السيارات وانتشار الطرق في كل مكان؛ وتشكل مخالفات المرور خطرا كبيرا وواضحا، لأنها كثيرا ما تتسبب في حوادث مرور، تنتج عنها خسائر بشرية ومادية تعود بالضرر على الفرد والمجتمع واقتصاد البلاد، لذلك أعطتها معظم دول العالم أهمية بالغة، وراحت تبحث فيها، لإيجاد الحلول المناسبة للتقليل منها.

الكلمات مفتاحية: مخالفات، حوادث، المرور.

- **Résumé :** Le phénomène des infractions au code de la route est devenu de plus en plus important en raison du progrès technique et de l'explosion démographique qu'a connu le monde ces dernières décennies, suite a la croissance du nombre de véhicules et de routes. Les infractions au code de la route constituent un danger important, car elles causent souvent des accidents de la route, entraînant des pertes humaines et matérielles préjudiciables à la personne, à la société et à l'économie du pays, pour cette raison la plupart des pays ont accordé beaucoup d'attention à ce sujet afin de trouver une solution pour minimiser leur impact.

Mots-clés: infractions, accidents, trafic.

-Abstract: *The phenomenon of traffic offenses has become alarming because of the increasing number of cars. Road traffic offenses are dangerous because they often cause road accidents, resulting in life, property, social and economic*

Key words: *offenses, accidents, traffic.*

مقدمة: أشار الكساسبة (2008) بأنه حوادث السير تقع نتيجة لمخالفة قواعد السير على الطرق من قبل السائقين والركاب والمشاة، إما عن جهل بقواعد السير أو تجاهلها. أو أيضا وفق روس ودانيال (2007) بسبب القيادة الخاطئة التي تعتبر بمثابة سلوكيات متناقضة للقيادة الوقائية، حيث ترتبط بالتهورية والإفراط في السرعة والقيادة تحت تأثير المسكرات، وبخرق قوانين السير والاصطدامات. ومخالفة المرور سلوك إرادي غير مشروع، ينشأ عندما يقوم الفرد بتصرف يمنعه قانون المرور أو يمتنع عن القيام بتصرف يفرضه قانون المرور، وترتبط مخالفات المرور ارتباطا وثيقا بحوادث المرور، فكلما زادت المخالفات زادت الحوادث، وعادة ما تكون عواقب مخالفات المرور خطيرة، تصل درجة القتل أو الوفاة، ولقد أشارت إحصاءات المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق إلى ارتفاع نسب مخالفات المرور المسجلة على مستوى الوطن، ويعتبر التزايد الملاحظ لأرقامها من سنة لأخرى، أحد المعطيات التي تفرض علينا دق ناقوس الخطر والتفكير في الآليات الواجب اعتمادها لإيجاد حل لهذه الظاهرة التي تولد ظاهرة أخطر، هي حوادث المرور.

يُعبّر المنحنى التصاعدي لحوادث المرور عن حالة الخطر الذي يواجهه أفراد المجتمع الجزائري، هؤلاء الذين أشارت الكثير من الأبحاث ذات الصلة بالمرور، إلى أنهم يشكلون العامل الرئيسي في وقوعها، من خلال اعتدائهم على النصوص التشريعية التي تحدد وتنظم حركة المرور، مسببين قلقا واضطرابا يهدد أمن مستخدمي الطريق.

ويُقصدُ بمشكلة المرور بصفة عامة، عدم قدرة مستعملي الطريق على التنقل من مكان لآخر دون التسبب أو التعرض لحوادث المرور، وتُعدّ حوادث المرور مشكلة أمن قومي معقدة، تحتل المراتب الأولى لقائمة المشاكل التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لما تخلفه من خسائر في الأرواح من مختلف الأعمار، إضافة إلى أعداد المصابين، المعاقين وخسائر اقتصادية لا تحصى، مخلفة أعبادا نفسية، اجتماعية اقتصادية، ومستنزفة الموارد البشرية والمادية للدول.

ويحمل مفهوم الأمن القومي لأي مجتمع حسب أبو شنب (2006)، الإشارة إلى تواجد هذا المجتمع وبقائه واستمراره، استنادا إلى أن الأمن القومي في مضمونه يُطبّق على دولة محددة. ويرى طه (1994) أنه على الرغم من أن أسباب حوادث المرور متشعبة، إلا أنه يمكن تصنيفها بما يُمكن وضع خطط عمل لمواجهةها؛ هذا وقد انفتحت دراسات كثيرة على أن التفسير السليم لحوادث المرور يجب أن يعتمد على ثلاثة عناصر هي الإنسان، الآلة الجوانب الهندسية للطريق. وأوضح كل من الجر والباشا وأبو مصلح (1973) أن ذلك يكون من خلال

مجموعة من الأسباب السلوكية المتعلقة بالعامل البشري التي تضم أخطاء مستعملي الطرق العامة من مخالفات قواعد المرور، وأخرى هندسية تتعلق بالمركبة من شروط ومواصفات أمنية، وأخرى ترتبط بعامل الطريق وظروف المحيط، سواء ما ارتبط بقدرتها على استيعاب وتصريف حجم المرور بالأماكن التي تستغلها المركبات كالحظائر ومحطات النقل، أو تجهيزات الطريق المستغلة في تنظيم حركة المرور، إضافة إلى الأحوال الجوية؛ إلا أن الإفراط في السرعة، يبقى أكبر وأخطر أسبابها الذي يحصد فئة الشباب أكثر من غيرها من الفئات المشكلة للمجتمع، وكون العامل البشري هو المتحكم في كيفية التعامل مع المركبة والطريق، فإن المسؤولية الأكبر تقع على عاتقه في تقادى وقوع حوادث المرور.

- **مخالفات المرور:** المخالفة هي جريمة تقع تحت طائلة القانون. وحسب العتيبي (2005، 22) فالمخالفة "هي سلوك إرادي غير مشروع، يصدر من شخص مسؤول جنائياً في حالات الإباحة والعدوان على المال أو المصلحة أو الحق المحمي بجزاء جنائي، ويعرفها البعض بأنها عدم تقييد مستخدم الطريق بأنظمة وتعاليم المرور والوقوع في مخالفة مرورية أو أكثر من المخالفات المدرجة في نظام المرور" (أورد في: بن ضبيان، 2008). ومخالفات المرور هي سلوك انتهاك بنود قانون المرور، ما يعرض المخالف إلى العقوبة، ذلك أن هدفه هو حماية أرواح وممتلكات مستعملي الطريق، وهو يعاقب بالحبس أو بالغرامة أو بالاثنتين معاً، كل من تعدى عليه من مستعملي الطريق، سائقاً كان أو ماشياً، سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد، وتختلف العقوبة حسب المخالفة، ويرتبط وقوع حوادث

المرور بارتكاب السائق أو أحد أطراف الحادث مخالفة، حتى إن العلاقة بين عدد الحوادث وعدد مخالفات المرور يمكن وصفها بالوثيقة، لذلك فإن التخفيض من أعداد حوادث المرور يستوجب التقليل من مخالفات المرور.

إن ظاهرة المخالفات المرورية قد أصبحت من الظواهر التي تزداد مساحتها يوماً بعد يوم، نتيجة التقدم التقني والانفجار السكاني الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، ونتيجة تزايد عدد السيارات وانتشار الطرق في كل مكان، ونظراً لما يترتب على تلك المخالفات المرورية من آثار مادية واقتصادية واجتماعية (أورد في: الشاعر، 2006) وحسب العتيبي، يرتبط وقوع الحوادث المرورية بارتكاب السائق أو أحد أطراف الحادث مخالفة مرورية (أورد في: الرشيد، 2008).

وفي هذا الإطار قام السديس(2002) بدراسة تحت عنوان "أثر ارتكاب المخالفات المرورية في حوادث السير"، وتوصل إلى:

- أن من المخالفات التي تؤدي إلى وقوع حوادث الاصطدام نجد تجاوز الإشارة الحمراء بنسبة 91 %، السير ليلاً دون استعمال الأنوار بـ 87.7 %، السياقة بعكس اتجاه السير بـ 85.5 %، الإفراط في السرعة بـ 85 %، السياقة في حالة سكر بـ 81.9 %، تجاهل قواعد التجاوز السليم بـ 80.1 %، تجاوز إشارة قف بـ 74.7 %.

- أن من المخالفات التي تؤدي إلى وقوع حوادث دهس المشاة، نجد تجاوز الإشارة الحمراء بـ 89 %، الإفراط في السرعة بـ 85.2 %، عدم تخفيف السرعة لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من المرور بـ 85.1 %، القيادة في

حالة سكر بـ 85 %، تجاهل أولوية المرور في الأرصفة والممرات الخاصة بالمشاة بـ 83.7 %، والسير ليلا دون استعمال الأنوار بـ 80.6 %، نقل عدد من الركاب يزيد عن المحدد في رخصة السياقة بـ 78.1 %.

- أن من المخالفات التي تؤدي إلى وقوع حوادث الانقلاب، نجد الإفراط في السرعة بـ 98.4 %، قيادة المركبة في حالة سكر بـ 89.1 %، نقل أية حمولة خارج صناديق سيارات الشحن بـ 84.3 %، تجاهل قواعد التجاوز السليم بـ 84 %، السير ليلا دون استعمال لأية أنوار بـ 82.7 %، والأوزان المقررة بـ 80.4 %، القيادة بعكس اتجاه السير بـ 79.1 %.

-**تصنيف مخالفات المرور:** صنف الأمر رقم 03/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، في الفصل السادس منه والمعنون "المخالفات والعقوبات والإجراءات"، مخالفات المرور حسب خطورتها إلى مخالفات وجنح كما يلي:

- **المخالفات من الدرجة الأولى:** هي ما يعاقب عليها القانون بغرامة جزافية من 2000 إلى 2500 دينار؛

- **المخالفات من الدرجة الثانية:** هي ما يدفع مرتكبها غرامة جزافية من 2000 إلى 3000 دينار؛

- **المخالفات من الدرجة الثالثة:** هي ما يعاقب عليها بغرامة جزافية من 2000 إلى 4000 دينار؛

– **المخالفات من الدرجة الرابعة:** هي ما يعاقب عليها بدفع غرامة جزافية من 4000 إلى 6000 دينار؛

– **الجنح:** مثلما نصّت عليه المادة 67 من القسم الثاني المتضمن للجنح والعقوبات الواردة في الأمر رقم 03/09، فقد وردت الجنح في 28 مادة، يعاقب عليها القانون بالسجن من شهرين إلى 10 سنوات، ودفع غرامة مالية من 500 ألف إلى مليون دينار طبقاً لنوع الجنحة.

– **سداد مخالفات المرور:** تأتي الكثير من حوادث المرور كنتيجة طبيعية لمخالفات المرور المرتكبة، كما أن الكثير من مخالفات المرور المسجلة لم تؤد إلى وقوع حوادث المرور، وفي كل الأحوال فقد نص قانون المرور على معاقبة كل من ثبتت في حقه تهمة التعدي على نصوص هذا الأخير، من خلال الردع المروري، الذي يظهر في شكل غرامات مالية، تبعا لنوع المخالفة المسجلة، لكن الأهم في هذه العملية، هو ضمان تسديد المخالفات ذلك أن العكس سيضعف قانون المرور وينزع عنه صفة المصدقية، وتصبح إجراءاته شكلية لا تؤدي الغرض المنوط بها، الشيء الذي قد يشجع مخالفين قانون المرور على مواصلة تجاهله وضرب بنوده عرض الحائط.

وبالعودة إلى الفترات الماضية، فإننا سنجد أن الغرامات قد كانت تحرر ضد السائقين المخالفين لقانون المرور عن طريق تحرير وصولات ترسل إليهم بواسطة مصالح البريد ليباشروا عملية التسديد، وفي حالة عدم الاستجابة يتم إخضاعهم جبرا لدفع الغرامة، مع مبالغ التأخير الإضافية، هذا الإجراء الذي أثقل كاهل

العدالة نظرا لكثرة القضايا المسجلة على مستوى المحاكم أثبت فشله، فأستحدثت عملية الاحتفاظ الفوري لرخصة سيطرة السائق المخالف، على أن يَسْتَرِدَّهَا، عندما يُظْهِر وصل دفع الغرامة، إجراء أثبت نجاحه فيما يخص تسديد الغرامات، وهو الإجراء المعمول به إلى يومنا هذا.

- أهمية دراسة ارتكاب مخالفات المرور: إنَّ الضبط والعقاب لقائدي المركبات المخالفين، من العوامل المهمة لمنع وتقليل السلوكيات الخاطئة، وفي نفس الوقت زيادة وتدعيم السلوكيات الحميدة في القيادة، لذلك فإن دراسة الخصائص الديموغرافية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المتورطين في ارتكاب مخالفات المرور قد تساعد في التعرف على أسباب ودوافع ذلك التورط، كما أنها ستحدد المستهدفين مستقبلا، ونوعية برامج التوعية المرورية، وتحدد الطرق والنماذج المقترحة لمعالجة ذلك السلوك.

-ضبط مخالفات المرور: إن لكل من السائق والراكب والماشي الدور المهم للحد من حوادث المرور وضبط المخالفات المرورية، فضبط مخالفات المرور هو عملية تطبيق النصوص التشريعية المتعلقة بالمرور التي تصدرها الدولة لمراقبة، تنظيم وتطوير منظومة المرور على أراضيها، وتقوم بتنفيذها بواسطة أجهزة تخولها الصلاحيات، وتمدها بالتجهيزات وضمان برنامج تكوين شامل يستهدف كل أطراف المجتمع، بهدف إرساء تنقل آمن وعادل للأفراد.

ويمكن لعملية ضبط مخالفات المرور أن تتم من خلال الضبط الذاتي، من حيث توجه الفرد من تلقاء نفسه، نتيجة معرفة مسبقة أو علم استفاد منه أو تكوين

بأشهره أو تحسيس وتوعية خضع لها، لاحترام قانون المرور والخضوع له كلياً، أو عن طريق الضبط الاجتماعي الذي يظهر في سلوك جماعي يعبر عن مستوى من الرقي وصلت إليه مجموعات من الأفراد، يعكس تصرفها، درايةً شاملةً بأخطار ونتائج مخالفة قانون المرور، أو عن طريق الضبط النظامي، الذي يظهر في "استخدام منجزات التقنية الحديثة في تطبيق أنظمة وقوانين المرور عن طريق رصد المخالفين لأحكام هذه الأنظمة، ومن ثم إيقاع العقوبات المقررة بحقهم" (أورد في: بن ضبيان، 2008). وهو الضبط الذي تمارسه أجهزة الدولة المخولة، والتي تملك الوسائل والإمكانات لذلك وترجمه على الميدان إجبارياً على كل من يخالف قانون المرور، ويعتبر هذا النوع من الضبط، أهم أنواع الضبط لأنه يعتمد على التقنية في رصد المخالفة، ويقدم كل البيانات لإثبات المخالفة، كالمكان والزمان ونوعها وخصائصها، وتتجلى أهم أهدافه في ضبط تجاوز السرعة، تعديل سوك السائقين، فرض احترام قانون المرور ورفع مستوى السلامة المرورية.

-تجهيزات ضبط مخالفات المرور:

- دوائر الاستشعار: عبارة عن دائرة إلكترومغناطيسية توضع تحت الطريق في التقاطعات، تعمل عن طريق حاسوب يتم تركيبه على جانب الطريق، في غرف خاصة به، مهمتها كشف مخالفات تجاوز السرعة المحددة التي برمجت عليها، وكشف السيارات التي لا تحترم الإشارة الضوئية الحمراء وذلك بتسجيل

ترقيمها اللوحي، وهي تقنية تتفرد بها حاليا الدول المتطورة في مجال السلامة المرورية ككندا، أستراليا والنرويج.

– الكاميرات: تستخدم لضبط مخالفات تجاوز السرعة المحدد وتجاوز الإشارة الحمراء، من خلال تسجيل فيديو للمخالفات المرتكبة للسيارات المخالفة، بغرض تغريمها لاحقا.

– الرادار: يستخدم لرصد المركبات المفرطة في السرعة، ويعتمد هذا الجهاز على إرسال مستمر لحزمة من الموجات ذات التردد العالي نحو المركبات المتحركة، ثم قياس التغير في التردد بين الموجات المرسلّة والمترددة، ويمكن للرادار أن يكون محمولا باليد أو مثبتا داخل مركبة تقف على جانب الطريق أو مركبة تسير وسط الطريق.

-قائمة المراجع-

1. أبو شنب، محمد (2006). نظريات الاتصال والإعلام، حلوان: دار المعرفة الجامعية.
2. الجري، خليل والباشا محمد خليل وأبو مصلح هاني (1973). لاروس، المعجم العربي الحديث، باريس: مكتبة لاروس.
3. السديس، صالح بن محمد (2002). أثر ارتكاب المخالفات المرورية في حوادث السير، دراسة مسحية على المخالفات المرورية المدرجة بجدول النقاط، في المحافظات فئة أ في المنطقة الشرقية. رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.

4. الشاعر، عبد الرحمن بن ابراهيم (2006). أنماط التخطيط العمراني وعلاقتها بالمخالفات المرورية، الأمن والحياة، 291.
5. الكساسبة، فهد يوسف (2008). أعوان المرور في السلامة المرورية، الأمن والحياة، 319.
6. بن ضبيان، الرشيد علي (2008). الضبط الآلي المروري ودوره في الحد من المخالفات المرورية، الرياض: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
7. روس، روبرت وأنتونويتش، دانيال (2007). سائقو عجلات الموت، ترجمة أحمد عيد مراد، بيروت: الدار العربية للعلوم.
8. طه، فرج عبد القادر (1994). قراءات في علم النفس الصناعي والتنظيمي في الوطن العربي، القاهرة: دار المعارف.